

## جريدة الجمهورية 6/10/2012

### الأحزاب تسير على هواها والخلل مستمر!

عندما تناول الأستاذ " G. Burdeau " في بحثه المستفيض عن التمثيل رأى " أن كل تقنية إنتخابية تسهم في تعاظم دور الأحزاب ، وتفضي بذلك أيضاً إلى تقليص أهمية الأجهزة الدستورية المعدة لإدارة شؤون البلاد ، حيث يضحى قانون الإنتخاب الدستور الحقيقي الوحيد للبلاد. "

قد يسيء البعض فهم مضمون هذا الرأي فينحى باللوم على الأحزاب لاحتوائها الأجهزة الدستورية متجاوزاً دور الأحزاب في النظم الديمقراطية التمثيلية ، وقد أجمع الفقه الدستوري على أن الديمقراطية هي لا محالة دولة أحزاب لا بل أن الديمقراطية لا تعتبر متوافرة من دون أحزاب سياسية فهي ظاهرة طبيعية وحمية ملازمة للديمقراطية التمثيلية ، وغيابها هو الداء المميت للديمقراطية.

أما في لبنان الذي يطبق فيه نظام حزبي أشبه بالإقطاعيات السياسية ، حيث تشوب الحياة الحزبية عيوب بنيوية تجعل الخلل الذي يصيبها ينعكس سلباً على البناء الديمقراطي في النظام السياسي اللبناني ، ما يجعلنا نتساءل عن كيفية إصلاح البنى الحزبية وصولاً إلى إصلاح النظام التمثيلي.

وإن الإصلاح في البنى الحزبية أمر لا مفر منه كي تسهم هذه الأحزاب في ترسيخ المفهوم الديمقراطي والحرية ، لأن غياب الأحزاب يغذي الطموحات الفردية ويقود إلى الفوضى.

قلّة قليلة من الأحزاب في لبنان تعتمد على الأسس الديمقراطية في تولّي المسؤوليات الهرمية وتطبق مبدأ التداول على رئاستها ، أما الأحزاب الباقية فهي بمعظمها طائفية أو عائلية عاجزة عن حماية المصالح الطائفية إذا ما رأت أنها تتعارض مع إمكانية فوزها في الإنتخابات ، وهذا ما يسود الحياة الحزبية في لبنان اليوم.

الأحزاب المسيحية منقسمة الرأي حول كيفية إصلاح الخلل في التمثيل المسيحي ، لكنها اليوم لم تعد تضع نصب أعينها إصلاح الخلل في التمثيل إلا من خلال ما تقترحه أو ما تراه يؤمن لها الفوز.

لقد أمل المعارضون لنظام الوصاية السورية على لبنان من خلال عودة الأحزاب المسيحية إلى الحياة السياسية المساهمة في إصلاح الخلل ، ليتبين لهم أن نظام الوصاية كان يسيء إليهم بقدر الإساءة التي يشعرون بها اليوم من هؤلاء الأحزاب فلم نعد نتساءل لماذا اعتاد نظام الوصاية على إنتاج قانون إنتخابي قبل ثلاثة أشهر من إجراء الإنتخابات ، لأن هذا ما يحصل اليوم أيضاً.

إن الأقليات الطائفية أو الإثنية أو الحضارية تنشئ " مجلس عام " لها يضع المبادئ الأساسية التي تعمل في إطارها هذه الأقليات فتضع سقفاً للخلاف الذي يمكن أن ينشأ بينهم كما تضع المبادئ والنقاط المشتركة التي يقتضي عليها أن تتمسك دائماً بها.

هذا ما يقوم به مثلاً الأقباط في مصر ، وكذلك الأرمن المنتشرين في المشرق العربي وهذا ما كان واجب على المسيحيين أن يقوموا به ، وإذا كان شيئاً من هذا القبيل لم يحصل تأتي الممارسة بما يجعل من تحقيق هذه الأهداف أمراً مستحيلًا.

أما الطروحات الإنتخابية التي يجري بها التنافس أو المزايدة عليها ، فهي وإن كانت فاقعة أكثر من كل الطروحات الإنتخابية التي توالى على لبنان منذ تعليمات شكيب أفندي حتى قانون 1960 المعدل ، وضعت لها الأحزاب طرْحاً إنتخابياً تدرّك سلفاً أنها عاجزة عن إقناع القوى السياسية في لبنان بالموافقة عليه ، وتطرح بدرجة ثانية خيارها الذي يناسبها وتتمسك به حتى لو احترق النقاش السياسي حوله متوسلة التضييق قدر ما نشأ ، بغية الدفاع عن مشروعها حيث تستند إلى مبدأ وتناقضه بين فقرة وفقرة في مشروعها . وأحزاب أخرى تطرح طرْحاً تتبناه هي وطرْحاً ثانياً يقبله حليفها وآخر يستدرج من لم يتخذ موقف بعد ، مما يعقد مسألة إنتاج قانون يعيد التوازن.

وفئة أخرى تطرح طرْحاً يناسبها كأفراد ليس إلا لكونها عازمة على العودة لشغل مقعد نيابي ، كما هو الأمر بالنسبة لمشروع اللقاء الأرثوذكسي الذي نجح دولة الرئيس الفرزلي في حمل لوائه والدفاع عنه ، وهو لا يعدو إلا كونه صيد ثمين لدولة الرئيس ، فالمشروع لا يحتاج إلى تسويقه مسيحياً كونه يفيد إنتخابياً ، في حين أنه يبدو أيضاً كما سائر الأحزاب متمسك بخيار بديل وهو النسبية لكونه يصب أيضاً في مصلحته الإنتخابية ، وهو يجد له في ظلّه مكاناً ، حتى أنه قد تلى فعل الندامة مرات ومرات يوم سنل لما لم تطرح هذا المشروع في السابق (أي في زمن الوصاية السورية) فأجاب أن " مار بولس اهتدى " فاعتبروني مثله وهل تطلبوا مني أكثر من ذلك!؟

وبين طموحات الأحزاب والطموحات الشخصية يَعلّق المواطن في يأسه بعدم قدرته على التغيير في ظل بروز تيارات تغييرية حقيقية يمكن أن يسعى من خلالها المواطن لتغيير الطاقم السياسي هذا.

وبين عنق النظام الحزبي المتردي ديمقراطياً ومصالح الأحزاب الحالية التي تشغل المؤسسات الدستورية ، تخشى أيضاً القوى الأخرى من الذهاب بعيداً في هذه الطروحات بما لا يتلاءم مع مصالحها مهملتها دورها في إحقاق التوازن ، بغية إقفال هذا الملف والسير بهذه البلاد نحو الدولة المدنية المنشودة.

هكذا يستمر الخلل وتلاشى الآمال ويصح القول إن المسيحيين في السنوات الثلاثين المنصرمة يتوحدون في زمن الإضطهاد ويتناحرون عند أفوله . ما يجعلني أشبههم بالإمبراطورية اليونانية يوم كانت أثينا وإسبرطا تتوحدا في زمن الإضطهاد وتتناحرا في زمن السلم ، وهذا ما جعل هذه الإمبراطورية تزول وتتكفىء ، وهذا ما سيكون مصير كل من لا يستحق أن يحمل أمانة تاريخية وحضارية وهو بالتأكيد لن يكون أهلاً لنقل الإنسان من كنف الطائفية إلى واحة المواطنة.

**المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد**

**أستاذ جامعي**